المجلس التنفيذي
الدورة السابعة والأربعون بعد المائة
روما، 22 أبريل/نيسان 2026

البيان الافتتاحي لرئيس الصندوق ألفرو لاريو

الوثيقة: EB 2026/147/INF.2/Rev.1
التاريخ: 22 أبريل/نيسان 2026
التوزيع: عام
اللغة الأصلية: العربية/الإنكليزية/الفرنسية/الإسبانية

للعلم

أصحاب المعالي والسعادة،

الضيوف الموقرون،

مرحبا بكم في الدورة السابعة والأربعين بعد المائة للمجلس التنفيذي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

لقد علمت أن اجتماعكم السنوي غير الرسمي كان إيجابيا للغاية؛ اسمحوا لي أن أعرب عن تقديري لكل من تمكن منكم من الحضور.

واسمحوا لي أيضا أن أرحب ترحيبا خاصا بممثلة المملكة المتحدة المعتمدة حديثا في مجلسنا التنفيذي، السيدة Clare Kendall-Bohoslawec.

كما أود أن أرحب أيضا بالسفراء والممثلين الذين يشاركون للمرة الأولى في المجلس التنفيذي للصندوق.

واسمحوا لي أيضا أن أشير إلى التغيير الذي طرأ في تنسيق القائمة ألف – فقد تولى السيد François Gautier من فرنسا دور المنسق، في حين تولت السيدة Susann Nilsson من السويد دور المنسقة المشاركة. وأود أن أشكر السيد Jan Bade من هولندا على عمله كمنسق ومنسق مشارك قبل ذلك للقائمة ألف.

وأرحب أيضا بالمراقبين الصامتين من الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما، والاتحاد الأوروبي، وممثلي اللجنة التوجيهية لمنتدى الشعوب الأصلية في الصندوق، وجميع المندوبين الآخرين الذي يتابعون وقائع الدورة عن بعد أو من قاعة الاستماع.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأقدم بعض الأعضاء الجدد في فريق إدارة الصندوق:

السيد Andrzej Antoszkiewicz، نائب الرئيس المساعد لدائرة خدمات المنظمة. وينضم إلينا Andrzej من مركز الملك عبدالله العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات، حيث شغل منصب مدير العمليات. وشغل في السابق مناصب قيادية عليا في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والاتحاد الدولي لكرة القدم، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ويتمتع بخبرة واسعة في الإشراف على الوظائف المؤسسية الأساسية.

والسيد Fernando Pons، كبير موظفي الصندوق وكبير موظفي التحول. وينضم إلينا Fernando من الائتلاف المعني بابتكارات التأهب لمواجهة الأوبئة، حيث شغل منصب مدير العمليات. وشغل في السابق مناصب تنفيذية عليا في المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير وفي القطاع الخاص، ويتمتع بخبرة واسعة في مجال التحول التنظيمي، والعمليات المؤسسية، والقيادة التنفيذية.

أرجو أن تنضموا إليّ في الترحيب بهما.

نجتمع اليوم في وقت يشهد تغيرا كبيرا في المشهد السياسي والمالي العالمي. وفي الوقت نفسه، يؤدي النزاع في الشرق الأوسط إلى تقييد وصول إمدادات الوقود والأسمدة والسلع الأساسية الأخرى. كما ارتفعت أسعار المدخلات الزراعية الرئيسية ارتفاعا حادا، وقد تظل مرتفعة في الأشهر المقبلة. ومن المرجح أن يتبع ذلك تضخم في أسعار الأغذية، وستكون الفئات الأشد فقرا والأكثر ضعفا هي الأكثر تأثرا بالتداعيات الجسيمة لذلك.

لقد تأسس الصندوق، هو أيضا، في فترة كانت تسودها الأزمات والصدمات في سبعينيات القرن الماضي. وها هي البيئة التي نعمل فيها تتغير مرة أخرى بشكل متسارع – متأثرة بالتوترات الجيوسياسية، والنزاعات التي طال أمدها، والصدمات المناخية، وتقييد الحيز المالي، ووضع المؤسسات المتعددة الأطراف تحت المجهر بشكل متزايد. هذه القوى هي التي تحدد السياق التشغيلي الخاص بنا. فهي التي توسع خيارتنا أو تقيدها، وهي التي تزيد من حدة المفاضلات التي يتعين علينا إدارتها بينما نعمل على تحقيق النتائج والآثار الملموسة من أجل المجتمعات المحلية الريفية في أوقات تتسم بعدم اليقين.

وتؤكد هذه الأزمة أيضا نقطة حاسمة: فبالإضافة إلى الاحتياجات الإنسانية الفورية، يُحدث هذا النوع من الصدمات أضرارا مستمرة في سبل العيش الريفية والأراضي والنظم الإنتاجية. وهنا تصبح مهمة الصندوق وميزته النسبية أكثر أهمية – من خلال دعم التعافي وحماية القدرات الإنتاجية والتنسيق مع الشركاء من أجل تعزيز القدرة على الصمود، بحيث يتمكن السكان الريفيون من مواصلة إنتاج الأغذية والحفاظ على دخلهم، حتى مع اشتداد الصدمات والمخاطر.

ويؤدي الصندوق دورا متميزا باعتباره المؤسسة المالية الدولية الوحيدة المكرسة حصرا للتحول الريفي. فعلى مدى ما يقرب من خمسين عاما، عملنا في الميل الأول من النظم الغذائية، حيث تكون المخاطر في أعلى مستوياتها وحيث تكون الاستثمارات محدودة للغاية في أغلب الأحيان.

ويتطلب تحقيق الأمن الغذائي الدائم – والاستقرار الذي يدعمه – وضع المجتمعات المحلية الريفية في صميم الاستجابات العالمية. فعندما تقع الصدمات، فإنها تطال السكان الريفيين أولا. وعندما يتعطل الإنتاج الريفي والأسواق الريفية، فإن آثار ذلك تمتد بسرعة لتشمل الأسعار والميزانيات العامة والنظم الإنسانية.

ولقد سلطت الأحداث الأخيرة الضوء على الهشاشة الهيكلية للنظم الغذائية العالمية. ويترجم هذا الخلل إلى ضغوط فورية على الحيز المالي والقدرات الإنسانية. وفي الوقت نفسه، تؤدي النزاعات وعدم الاستقرار والهجرة والنزوح إلى تآكل مكاسب التنمية في الوقت الحقيقي. وهنا بالتحديد تكمن أهمية مهمة الصندوق: من أجل حماية سبل العيش الإنتاجية، والحفاظ على الاقتصادات الريفية، وتعزيز القدرة على الصمود حيثما تشتد الحاجة إليها.

وبفضل دعمكم، تمكنا من ضمان أن يكون الصندوق مستعدا لهذه اللحظة. فقد كان التحول المؤسسي متعمدا وفي الوقت المناسب. واليوم، أصبح الصندوق مجهزا بشكل أفضل للاستجابة بسرعة وانضباط وتركيز، مدعوما بنموذج مالي صُمّم ليظل قادرا على الصمود في الظروف الصعبة.

وبصفتنا المؤسسة المالية الدولية المعنية بالميل الأول الزراعي، فإننا نستثمر حيثما تكون الاحتياجات أكبر وحيثما تكون إمكانية الوصول إلى الأسواق والتمويل محدودة للغاية. كما أننا نجمع الشركاء ونحشد التمويل من أجل ربط صغار المنتجين والمؤسسات الريفية بسلاسل القيمة بشروط منصفة وشفافة.

ويحقق هذا النموذج نتائج ملموسة. فالمشروعات التي يدعمها الصندوق عادة ما تؤدي إلى زيادة دخل المشاركين فيها بحوالي الثلث، إلى جانب تعزيز قدرتهم على الصمود.

ولقد اعتمدنا اللامركزية لكي نكون أقرب إلى عملائنا ولكي نجعل عملية صنع القرار أقرب إلى الحكومات والمجتمعات المحلية، وكان ذلك مدعوما بقدرات إقليمية أقوى وانضباط أكبر في إدارة الحافظات. وقد عززنا الاستدامة المالية ووسّعنا قدراتنا في الاستفادة من رأس المال السهمي، إلى جانب تعميق مشاركة القطاع الخاص من خلال الأدوات والخبرات المُحدّثة.

ومع اقترابنا من التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، سنستند إلى الدروس المستفادة من التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق ونعزز تركيزنا بشكل أكبر. وسيظل التواؤم الواضح بين المجلس والإدارة أمرا أساسيا.

وفي عصرنا هذا الذي يتسم بعدم اليقين، باتت مهمة الصندوق وميزته النسبية أهم من أي وقت مضى.

وتركز استجابتنا بشكل متزايد على الاستدامة والقدرة على الصمود على الأجل الطويل. فنحن نستثمر في النُهج الزراعية الإيكولوجية التي تعيد بناء الإنتاجية بينما تقلل من الاعتماد على المدخلات الخارجية المتقلبة. فالاستثمارات في صحة التربة ورسم خرائط الأراضي والأدوات الرقمية تساعد المزارعين على استخدام المدخلات بالشكل الأمثل، وتحسين كفاءة استخدام المياه، واستصلاح الأراضي المتدهورة، حتى في ظل الظروف المقيّدة.

كما عززنا قدرتنا على التكيف بسرعة مع تطور الاحتياجات. إذ أن أدوات التمويل المرن تمكن الصندوق من التكيف والاستجابة في الوقت الحقيقي. وفي حالات الصدمات الحادة، يمكننا تفعيل مكون الاستجابة لحالات الطوارئ والكوارث من أجل دعم الحكومات وحماية سبل العيش الريفية.

وأعدنا تفعيل مبادرة الاستجابة للأزمات، التي أثبتت قيمتها خلال جائحة كوفيد-19 والنزاع في أوكرانيا وحظيت بترحيب الدول الأعضاء. فقد قدمت دعما مستهدفا لتحقيق الاستقرار في سبل العيش الريفية وإنتاج الأغذية أثناء الأزمات، ولحماية مكاسب التنمية.

وبالإضافة إلى ذلك، يسرني أن أشير إلى اعتماد الصندوق لدى صندوق الوقاية من الجوائح الذي يديره البنك الدولي. فهذا يعزز دورنا عند نقطة التقاطع بين التنمية الريفية والأمن الصحي العالمي، ويعكس الاعتراف المتزايد بالروابط بين النظم الغذائية والقدرة على الصمود.

ويعد القطاع الخاص شريكا متزايد الأهمية في تحويل الاقتصادات الريفية. فعلى مدى عقود من الزمن، استخدم الصندوق الشراكات بين المنتجين والقطاع العام والقطاع الخاص لإشراك الشركات مع ضمان استفادة صغار المنتجين – من خلال التكنولوجيا والوصول إلى الأسواق ومعدلات التبادل التجاري الأكثر إنصافا.

ومؤخرا، عزز برنامج تمويل القطاع الخاص التابع لنا قدرتنا على تخصيص رأس المال التحفيزي، وتعبئة استثمارات القطاع الخاص والوصول إلى أجزاء من الاقتصاد الريفي حيث لا يمكن للعمليات السيادية توفير الدعم المباشر. ومن خلال الحد من مخاطر الاستثمار، نساعد في إتاحة التمويل للمؤسسات الريفية وتحفيز الأسواق المحلية – إلى جانب دعم النمو الشامل.

وما يميز الصندوق أيضا، هو أن هذه الاستثمارات غير السيادية تقوم على الاستراتيجيات القطرية، وتدعم الأولويات طويلة الأجل التي تقودها البلدان حيث غالبا ما يكون رأس المال التجاري غائبا. واليوم، يشتمل حوالي 80 في المائة من مشروعاتنا على عنصر يتعلق بالقطاع الخاص.

وأتطلع إلى توجيهاتكم أثناء مناقشاتنا الاستراتيجية بشأن الكيفية التي يمكننا من خلالها زيادة تعزيز أوجه التكامل بين التمويل الخاص والعام من أجل تعميق الأثر وتوسيع نطاق النتائج.

زملائي الأعزاء،

في ظل البيئة الحالية المتسمة بعدم اليقين، يجب أن يُنظر إلى الاستثمار في النظم الغذائية على حقيقته: أي استثمار في الاستقرار. فعندما يتعرض الميل الأول للضغوط، تظهر التكاليف بسرعة – في الأسعار وفي الضغوط المالية وفي الاحتياجات الإنسانية.

وبالتالي، يتعين على التمويل المتعدد الأطراف أن يركز بشكل أكبر على الميل الأول من النظم الغذائية – من خلال معالجة أوجه الضعف الهيكلية والحد من الضعف في وجه الصدمات مثل تلك التي شهدناها للتو.

ويمتلك الصندوق القدرة على دعم هذا التحول. فنحن نجمع بين الحضور القطري والخبرة الطويلة في التحول الريفي، وأدوات التمويل التي يمكن نشرها بسرعة وانضباط. ومن خلال العمل مع الدول الأعضاء – سواء كانت دولا مانحة أو مقترضة – يمكننا أن نساعد في جعل النظم الغذائية أكثر شمولا وأكثر قدرة على الصمود، والانتقال من دورات الاستجابة للأزمات القائمة على رد الفعل.

وبالتزامنا المشترك، يمكننا تحقيق نتائج عملية على نطاق واسع – من أجل السكان الريفيين اليوم، ومن أجل الاستقرار الذي تعتمد عليه جميع البلدان.

وشكرا لحسن استماعكم.